

لم يكرهه فالتعاليق رضى الله عنها كان خلق النبي صلى  
الله عليه وسلم المتران يعنى تأخره بأدب لغزاق قيل مراد علم  
الخلق بترك المعروف وكفى الأذى كما احتماله ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان موصوفا بما قد انزل الله في معارفه ولا  
تنطقها كل المسقط ويحل الأذى عما يكون بصير قوي وهو  
عليه السلام كان صبوراً للخلق الأذى أكثر من أن يحصى قال  
عليه السلام من فطحت فاعف عن ظلمك واخس إلى  
اسأء إليك وما امر عليه السلام غيره بها إلا بعد تحلفه بها  
**وعلى الله الذين قاخوا بنصفه الدين المقوم** اعلم المستقيم الدين  
سقول على دين الحق وعلى غيره دين الخلق فالله تعالى وسبق  
غير الإسلام ديناً فالدين مقول عليهما بالاشتراك المنطقي  
وعلى الأديان الحق بالاشتراك المعنوي بالاشتراك في بعض  
الأديان اشتراك في بعض كيفية ومكيفة وما شابه ذلك لا يكون  
متواطئاً الدين وكضع الحق سابق لذوى العقول باختيارهم  
المحمود إلى الخبر بالذات المحترق بقوله الحق عن الأوضاع  
الضائعة ويقوله سابق عن الأوضاع الهتية الغير المتأينة  
كأنيات الأرض ويقوله لدى العقول عن أفعال الحيوان  
المختصة بالاختيار ويقوله باختيارهم عن الأوضاع المتأينة  
لا باختيارهم كما لو جاز نبات ويقوله المحمود عن الكفر وقوله  
بالذات متعلق سابق يعنى الوضع الالهي بقرانه سابق لأنه  
ما وضع إلا لذلك والخير حصول الشئ لما من شأنه أن يكون  
حاصلاً له أى يتأ سببه وتليق به والقرق بينه وبين الختام  
اعتبارى فان ذلك الحاصل إلى سبب من حيث أنه خارج من  
القوة العقل كمال ومن حيث أنه مؤثر خير **سئل أن اصول**  
**الشرع** ذكر اعلم تبيينها على أن ما بعد مما يجب الاعتناء إليه  
الاستماع

كأنى قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله كل يوم يمر كل  
من يفتقر طرفه ولولوحه فتقول الأصل ما بينى عليه غيره من  
حيث أنه بينى عليه وهذا العبد لا يدر منه أذرت أصل يكون  
مبتدأ على غيره وهذا الأصول منبئة على علم التوحيد فانها  
بهذا الاعتناء رزق له والمترع ما بينى على غيره والشرع  
عبارة عن البيان والأظهار قال تعالى شرع لكم من الدين  
ما وصى به نوحاً أى بين وأظهر قال **الشرع** يجوز أن يرد  
بالمصدر هنا المعاصر أى الشرع وهو الله تعالى وأرسوله صلى  
الله عليه وسلم ويكون اللام فيه للعمد لكونه معروفاً على  
المعنى وتكون الأضافة لتعظيم المصاف والمقبول فتكون  
اللام فيه للحسن أضافته لتعظيم المصاف إليه وفيه إشارة  
إلى أن الشرعيات الثابتة بهذه الأصول يجب تلقيها بالقبول  
وهذا الوجه اعلم بالمتعمق ان لم يكن حمل المصدر على معناه  
كأنى قوله رجل عدل وصفاً كذلك لأن الأصول ليست أصولاً  
لنفس البيان والأظهار الشرع هنا ليس بمصدر بل هو  
اسم لهذا الدين يقال شرع محمد كما يقال شكر بغير محمد  
وفي صحاح الجوهري لشرعية ما شرع الله لعباده من الدين  
والمأتم بقول أصول لعمقه ليكون العمق قائم لأن الأصول  
أصول العلم الكلام أيضاً والشرع شامل له أيضاً كما للغة  
ولو قيل أصول لعمقه لا فلا الأضافة الاختصاص قبوه هو  
اختصاص أصول بالعمق كذا قالوا ولقائل ان يجمع الأفادة  
ولكن سلم فلا تسلم الأفادة مطلقاً بل من جهة الشناط المعاني  
المفقتة بدلالة المادة فالأولى ان يقال للشرع بمعنى الشرع  
والمزاد به الأحكام الشرعية فهو مرادف للغة لئلا يكثر  
الزيادة على قدر الحاجة ولئلا يترجم المسادين وجه آخر أن